الأمم
المتحدة

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

Distr.
GENERAL

FCCC/IDR.1(SUM)/AUT
4 April 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

ملخص

تقرير الاستعراض المتعمق للبلاغ الوطني المقدم من النمسا

(يرد النص الكامل للتقرير (بالإنكليزية فقط) في الوثيقة FCCC/IDR.1/AUT)

فريق الاستعراض مؤلف من:

جورج مانفول، غانا
أندريه فان أمستيل، هولندا
جان كيبلير، الوكالة الدولية للطاقة
بيير استيانسن، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية
بشأن تغير المناخ، المنسق

هذا الملخص متاح أيضاً باللغة الإنكليزية في الشبكة العالمية للاتصالات (http://www.unfccc.de)

ملخص [1]

١- أجري الاستعراض المتعمق في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ الى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، واشتمل على زيارة للبلد قام بها الفريق في الفترة من ٣ الى ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وكان الفريق مؤلفاً من خبراء من غانا (استعراض الورقة)، وهولندا والوكالة الدولية للطاقة. وقد قدمت النمسا بلاغها في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وقدمت بعض المعلومات التكميلية قبل الموعد الذي يحل في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وقد أتيح للفريق الاطلاع على مواد أساسية إضافية.

٢- والنمسا دولة اتحادية، ويقع قدر كبير من المسؤولية عن تنفيذ السياسات والتدابير على عاتق المقاطعات، علاوة على البلديات. وتحد النمسا ثمانية بلدان، أربعة منها ذات اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية، ولذلك بعض التأثير على السياسات الوطنية. فالبلد يتميز بحركة مرور عابر واسعة، وأسعار البنزين فيه أعلى من أسعاره في جاراته الشرقية، ومماثل تقريباً لأسعاره في جاراته الغربية. وتحتاج النمسا الى التدفئة احتياجاً بالغاً بسبب ظروفها المناخية. وقد استخدمت في عام ١٩٩٤ ما يصل الى ٢٦,٤ في المائة من المصادر المتجددة في رصيد الطاقة، وكان ذلك موزعاً بالتساوي فيما بين الكتلة الإحيائية والطاقة المائية. ومستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بالنسبة للفرد منخفض، حيث بلغ في المتوسط ٧,٥ طن في عام ١٩٩٠ بالمقارنة مع متوسط البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البالغ ١٢ طناً. ويرجع ذلك الى حصة المصادر المتجددة المرتفعة، علاوة على استهلاك الطاقة المنخفض نسبياً. ويتصف قطاع الكهرباء بالطابع الاحتكاري الى حد كبير، وبالقدرة المفرطة وبقلة استخدامه مؤخراً للمحطات المدارة بالفحم. ومن المتوقع أن يحدث قدر من التحرير لهذا القطاع، وهو ما يمكن أن يغير من ظروف استحداث السياسات والتدابير. ويجري التوسع في استخدام الغاز الطبيعي الذي ينافس الكتلة الإحيائية في بعض المجالات والفحم في مجالات أخرى.

٣- وباستخدام القيم التي حددها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في عام ١٩٩٤ لإمكانية الإحترار العالمي، يتبيَّن أن ثاني أكسيد الكربون كان يمثل ٧٨ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في عام ١٩٩٠، وأن مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون يتقلب منذ عام ١٩٧١ في نطاق يتراوح ما بين ٥٥ و٦٤ ميغاطن، ومرد ذلك بالدرجة الأولى الى الظروف المناخية، علاوة على التغييرات في انتاج الكهرباء وفي قطاع النقل. وكانت قطاعات المصدر الرئيسية هي الطاقة والتحويل (٢٧,٨ في المائة)، والنقل (٢٧,٣ في المائة)، والصناعة (٢٤,٣ في المائة). وكانت انبعاثات الميثان تمثل حوالي ٢٠ في المائة من مجموع الانبعاثات في قائمة الجرد وأكسيد النيتروز ٢ في المائة فقط، وكانت انبعاثات هذا الأخير منخفضة نسبياً بسبب الاستخدام المحدود للأسمدة. وتغطي الغابات ٤٦ في المائة من مساحة الأراضي، وقد كشفت الأرقام المقدمة للفريق عن تنحية صافية سنوية تعادل ١٥ ميغاطن من ثاني أكسيد الكربون. وقد قُدمت الأرقام وفقاً للمعمول به في الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ولمنهجية CORINAIR[2]، وقد أقام الفريق استعراضه في المقام الأول على أساس وثائق هذه المنهجية. وتوجد لدى النمسا مجموعتان من احصاءات الطاقة تعطيان أرقاماً مختلفة للغاية عن الانبعاثات، واعتبر الفريق أن ما تم القيام به للتوفيق بين هذه الأرقام يعد عملاً هاماً. وبالنسبة لعامي ١٩٩٤ و١٩٩٥، نجحت النمسا في تحقيق الانسجام بين مجموعتي احصاءاتهما، ولاحظ الفريق أن النمسا استخدمت معامل انبعاثات مرتفعاً بالنسبة لجميع الزيوت، وأن المدرج من ثاني أكسيد الكربون في قائمة الجرد يمكن تنقيحه نزولياً. وقد أدرجت عوامل الانبعاث المنقحة في تقرير الطاقة لعام ١٩٩٦ الصادر عن الحكومة الاتحادية النمساوية.

٤- وقد نفذت النمسا، وإن يكن بدرجات متفاوتة، سياسات وتدابير لتخفيف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في جميع القطاعات. كما أن لديها بعض السياسات والتدابير التي تقلل من انبعاثات غازات الدفيئة الرئيسية الأخرى، وتحسّن المصارف، رغم أن ذاك ليس الدافع الرئيسي لتلك السياسات والتدابير بصفة عامة. ولاحظ الفريق على وجه الخصوص النظام الضريبي المفروض على السيارات الذي أدخل العمل به في عام ١٩٩٢ والذي يشجع على شراء السيارات الكفؤة الاستخدام للطاقة، رغم أنه لا يزال من غير المتيقن ما إذا كان في ذلك ما يكفي لإرساء اتجاه نحو استخدام السيارات التي تستهلك قدراً أقل من الوقود. وقد زادت النمسا من معدل الضريبة ذات الصلة في أيار/مايو ١٩٩٦. كما لاحظ الفريق أن عدداً جماً من التدابير المذكورة في البلاغ قد تمثل في تدابير مخطط لها أو لا تزال في طور التصور فحسب. وقد لاحظ الفريق على وجه الخصوص أنه قد جرت مناقشة حول فرض ضريبة مشتركة على الكربون والطاقة، واعتبر أن من المحتمل أن تكون هذه الضريبة فعالة. وقد أدخلت عناصر الطاقة في النظام الضريبي؛ ونفذت في أيار/مايو ١٩٩٥، كخطوة أولى، زيادة في ضرائب الزيوت المعدنية بنسبة تتراوح بين ١٨ و١٥٠ في المائة تبعاً لنوع الوقود، وكخطوة ثانية، أصبح الغاز الطبيعي والكهرباء خاضعين للضرائب اعتباراً من أول حزيران/يونيه ١٩٩٦؛ وبالنسبة للصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة، تم الأخذ بحد أعلى للأعباء الضريبية (٠,٣٥ في المائة من صافي القيمة المضافة). كما سيعتمد تطوير السياسات والتدابير في المستقبل على سياسات الاتحاد الأوروبي الذي انضمت النمسا الى عضويته في أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

٥- واطلع الفريق على عدة سيناريوهات تبين المسارات المحتملة للتنمية التي يمكن أن تفضي الى بلوغ هدف تورنتو المتمثل في تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٠٥ بنسبة ٢٠ في المائة عن مستواها في عام ١٩٨٨، علاوة على تثبيت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عند مستواها في عام ١٩٩٠. ويتمثل أحد التحديات في العثور على أدوات للسياسات تسمح بتحقيق الإمكانات التقنية والاقتصادية المحددة في هذه الدراسات. بل إن إعادة مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٠٠ الى ما كان عليه في عام ١٩٩٠ يحتاج الى معدل تحسين مرتفع جداً في كثافة الطاقة (٢,١ في المائة سنوياً مع حدوث نمو اقتصادي بنسبة ٢,٥ الى ٣ في المائة). بيد أن ذلك لم يعتبر بعيد المنال طالما نفذت التدابير المقترحة بسرعة كافية. وليس هناك تقديرات بشأن ما إذا كان يمكن الاحتفاظ بالمعدل الحالي لصافي عمليات إزالة ثاني أكسيد الكربون ولأي وقت. ويمكن تخفيض الانبعاثات من الميثان بشكل طفيف، في حين أن انبعاثات أكسيد النيتروز يمكن أن تزداد. وافترض الفريق أن انبعاثات المواد الهيدروفلوروكربونية ستزداد في حين أن الهيدروكربونات المشبعة بالفلور ستنقص، غير أن أياً منها لم يذكر في البلاغ.

٦- وقد أعدت سيناريوهات الأثر البيئي الخاصة بالنمسا استناداً الى المعلومات المستقاة من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. ويعتبر نظام المياه معرضاً للضرر. وقد سلم بالحاجة الى مواصلة فحص الآثار الاجتماعية والاقتصادية، وقد ضرب مثل هذا الشأن، هو ظروف صناعة السياحة الهامة التي يمكن أن تتغير بشكل بالغ إذا ما حدث تغيير في غطاء الثلوج. ولم تنفذ تدابير تكيف محددة غير أنه يجري القيام ببعض المشاريع لاستطلاع تلك التدابير. وتوفر النمسا مواقع هامة لرصد المتغيرات المتصلة بالمناخ، علاوة على كيمياء الغلاف الجوي. وقد تركز البحث والتطوير على عملية تغير المناخ ذاتها، رغم القيام ببحوث تطبيقية أيضاً. وتنفق النمسا مبالغ قليلة نسبياً على البحث والتطوير بشأن تكنولوجيا الطاقة، مركزة على المصادر المتجددة وكفاءة الطاقة.

٧- وقدمت النمسا واحدة من أكبر المساهمات، على أساس حصة الفرد، لمرفق البيئة العالمية في مرحلته التجريبية، وتقوم بدفع حصتها في تجديد موارده. وما برحت المساعدة الانمائية الرسمية تتراوح بين ٠,٣٠ و٠,٣٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي منذ عام ١٩٩١. وقد بذلت بعض الجهود لزيادة الوعي العام بتغير المناخ، إلا أن الحملة الرئيسية المعتزمة التي ورد ذكرها في البلاغ لم تكن قد نفذت بعد وقت زيارة الفريق. ويؤدي انخراط الشركاء الاجتماعيين في رسم السياسات الى تحسين فهم القضايا المتصلة بتغير المناخ لدى المجموعات الهامة المستهدفة.

الحواشي

(١) وفقاً لمقرر مؤتمر الأطراف ٢/م أ-١، تم ارسال النص الكامل لمشروع هذا التقرير الى حكومة النمسا التي لم تبد أية تعليقات إضافية.

(٢) منهجية CORINAIR هي ذلك العنصر من نظام الاتحاد الأوروبي لتنسيق المعلومات عن حالة الموارد الطبيعية والبيئة (CORINE) الذي يعالج قوائم جرد الانبعاثات في الهواء.

- - - - -